

Distr.: General
6 August 2013
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠١٥، المعقودة في ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين".

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته وبيانات رئيسه السابقة التي تؤكد أهمية إقامة شراكات فعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والأنظمة الأساسية ذات الصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

"ويشير مجلس الأمن إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ويؤكد من جديد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بموجب الميثاق.

"ويشير مجلس الأمن كذلك إلى أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين، حسبما يتناسب والعمل الإقليمي، جزء لا يتجزأ من الأمن الجماعي على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، وبإمكانه أن يسهم في تحسين الأمن الجماعي.

"ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أن المساهمة المتنامية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن تفيد في تكميل دور الأمم المتحدة في مجال صون السلام والأمن الدوليين، ويؤكد في هذا الصدد أن تلك المساهمة يجب أن تتم وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، ويشمل ذلك ضرورة أن تحرص المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في جميع الأوقات على أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما تضطلع به من أنشطة لصون السلام والأمن الدوليين أو ما تُزعم الاضطلاع به من هذه الأنشطة.



” ويعرب مجلس الأمن عن اعتزاه أن ينظر في المزيد من الخطوات لزيادة وتعزيز التعاون الأوثق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، فيما يضطلعان به من عمليات في مجالات الإنذار المبكر بالتراعات ومنع نشوبها وصنع السلام وحفظه وبنائه، وأن يكفل اتساق الجهود التي يبذلها وتضافرها وفعاليتها الجماعية. ويرحب المجلس في هذا الصدد بمبادرات التعاون القوية القائمة بالفعل فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

” ويشيد المجلس بالجهود والمساهمات الجارية التي تبذلها الأمانة العامة من أجل توطيد الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويعرب عن عزمه المضي في توسيع دائرة التشاور والتعاون، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، على نحو ما وافق عليه المجلس في البيان الرئاسي S/PRST/2010/1 والمذكرة S/2006/507، وفي ما صدر لاحقاً من وثائق ومذكرات للرئيس بخصوص هذا الموضوع.

” ويسلم مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية تحتل موقعا يمكنها من فهم أسباب التراعات المسلحة بفضل معرفتها للمنطقة، وهو ما يمكن أن يفيدها فيما تبذل من جهود من أجل إحداث أثر على صعيد منع نشوب تلك التراعات أو تسويتها.

” ويشدد مجلس الأمن على أهمية الاستجابة الدولية المنسقة لأسباب التراعات، ويسلم بالحاجة إلى وضع استراتيجيات فعالة طويلة الأجل ويؤكد ضرورة أن تسعى جميع أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى وضع استراتيجيات وقائية والتحرك ضمن مجالات اختصاصها لمساعدة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استئصال شأفة الفقر وتمتين التعاون والمساعدة الإنمائية وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

” ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول الأعضاء بتسوية الخلافات وفض التراعات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ويناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة، حسب الاقتضاء، في الجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تسوية الخلافات بالطرق السلمية ومنع نشوب النزاعات وتسويتها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

” ويشجع مجلس الأمن المشاركة المستمرة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية في تسوية الخلافات بالطرق السلمية، حسب الاقتضاء، بما في ذلك

من خلال منع نشوب النزاعات وتدابير بناء الثقة وجهود الوساطة، ويؤكد أهمية أن تسخر في هذا الصدد القدرات الموجودة والممكنة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

”ويشدد المجلس على أهمية الاستمرار في تطوير الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية من أجل إتاحة الفرصة لاتخاذ تدابير مبكرة لمواجهة الخلافات والأزمات الناشئة وتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية دور المساعي الحميدة للأمين العام، ويشجع الأمين العام على مواصلة استخدام الوساطة حيثما أمكن للمساعدة في فض النزاعات سلمياً، والعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والتنسيق معها في هذا الصدد، حسب الاقتضاء.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود المهمة المتواصلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ودورها المعزز في مجال حفظ السلام باتساق مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ومقرراته من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها والقيام بدور الوساطة فيها.

”ويعترف مجلس الأمن بأن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بنشرها عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن، تساهم في صون السلام والأمن الدوليين، بطريقة تتسق وأحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

”ويدعو مجلس الأمن الأمانة العامة وجميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التي لديها قدرات في مجال حفظ السلام أن تعزز علاقات التعاون فيما بينها وأن تواصل بحث سبل تحسين ذلك التعاون من أجل الإسهام بشكل أفضل في إنجاز ولايات الأمم المتحدة وبلوغ أهدافها، بما يكفل إيجاد إطار منسق لحفظ السلام.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية الشراكة والتعاون مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، حسب الاقتضاء، وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في دعم عمليات حفظ السلام في مجالات منها الشؤون المتعلقة بحماية المدنيين، مع مراعاة الولايات المنوطة بكل عملية من عمليات حفظ السلام، وفي أنشطة حفظ السلام، وفي تعزيز امتلاك القوى الإقليمية والوطنية لزماد الأمور.

”ويعترف مجلس الأمن بالدور الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاعات والتعافي من آثارها وجهود الإعمار والتنمية، ويؤكد أهمية التفاعل والتعاون بين لجنة بناء السلام والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشجع المجلس اللجنة على أن تواصل عملها بالتشاور الوثيق مع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية بهدف كفالة وضع استراتيجيات أكثر اتساقاً وتكاملاً في مجال بناء السلام بعد انتهاء النزاعات والتعافي من آثارها.

”ويسلم مجلس الأمن بضرورة التعاون الوثيق، بما في ذلك من خلال هيئاته الفرعية، مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، لتعزيز تنفيذ قراراته على نحو متسق وفعال، بما في ذلك القرارات التي تعالج قضايا مواضيعية تسري على نطاق عريض من حالات النزاع. وفي هذا الصدد، يشجع المجلس كذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على التعاون التام مع لجان جزاءات الأمم المتحدة وأفرقة خبرائها في تنفيذ الأنشطة المنوطة بها.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد الدور الحيوي للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي مفاوضات السلام وبناء السلام وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية والتعمير بعد انتهاء النزاع، ويعيد كذلك تأكيد أهمية منع العنف الجنسي والحماية منه في النزاعات المسلحة وحالات ما بعد النزاع، ويؤكد ضرورة أن تعمل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على كفالة إشراك المرأة على نحو كامل وإدماج المنظورات الجنسانية بشكل تام في جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل إحلال السلام والأمن، بسبل منها بناء القدرات اللازمة.

”ويسلم مجلس الأمن بما تقدمه المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية من إسهام قيم في حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويشجع في هذا الصدد تعميم مراعاة حماية الطفل باستمرار في أنشطة الدعوة الخاصة بهذه المنظمات والترتيبات وفي سياساتها وبرامجها وعمليات التخطيط لمهامها، وتدريب الموظفين وإشراك موظفي حماية الطفل في عمليات حفظ السلام والعمليات الميدانية التي تقوم بها، وإنشاء آليات حماية الطفل ضمن أماناتها، بوسائل شتى منها تعيين جهات تنسيق لشؤون حماية الطفل.

”ويؤكّد مجلس الأمن أن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دوراً هاماً ينبغي أن تؤديه في مجال التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأنه من الضروري أن تراعى، عند الاقتضاء، في الولايات المسندة إلى عمليات حفظ السلام الصكوك الإقليمية التي تمكن الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة وتعقبها. ويشجع المجلس إنشاء أو تعزيز آليات دون إقليمية أو إقليمية للتعاون والتنسيق وتبادل المعلومات، عند الاقتضاء، ولا سيما آليات التعاون عبر الحدود وشبكات تبادل المعلومات، بقصد منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر الحدود ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه.

”ويشجع المجلس التعاون الدولي والإقليمي على تحديد منشأ الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعمليات نقلها بغية منع تحويل وجهتها إلى جهات منها تنظيم القاعدة وغيره من الجماعات الإرهابية. ويشدد المجلس على أهمية الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية في هذا الصدد. وينبغي أن يقترن التزام الدول الأعضاء بإنفاذ قرارات حظر توريد الأسلحة الصادرة عن مجلس الأمن بتعزيز التعاون الدولي والإقليمي بشأن صادرات الأسلحة.

”ويسلّم مجلس الأمن بضرورة تعزيز تنسيق الجهود المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء، لتوطيد المواجهة العالمية لما يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها من تحدٍ وتهديد خطيرين للسلام والأمن الدوليين.

”ويضع مجلس الأمن في اعتباره ضرورة مواصلة البحث مع المنظمات والترتيبات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مسألة تبادل الخبرات والدروس المستفادة في المجالات المشمولة بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وفي مدى توفر البرامج التي يمكن أن تيسر تنفيذ القرار والمجالات التي تستطيع تقديم المساعدة فيها، وذلك بسبل منها تعيين جهة اتصال أو منسق لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها أجهزته الفرعية المنوطة بما مسؤوليات في مجال مكافحة الإرهاب من أجل تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ويلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها عدد متزايد من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مكافحة الإرهاب. ويحث المجلس جميع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية على تعزيز فعالية جهودها المتعلقة بمكافحة الإرهاب

كل في نطاق ولايته ووفقا للقانون الدولي، بغية تحقيق أهداف منها تطوير قدرتها على مساعدة الدول الأعضاء في جهودها المبذولة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية.

”ويلاحظ المجلس مع التقدير أيضا في هذا الصدد الأنشطة المضطرب بها في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتسهيلها من قبل الكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما فيها المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى من أجل مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ويشجع فرقة العمل على كفاءة التركيز على بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية وتسهيلها.

”ويشير المجلس إلى أن العدالة وسيادة القانون من الأمور البالغة الأهمية لتعزيز وصون السلام والاستقرار والتنمية في العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس أن إنهاء الإفلات من العقاب عنصر أساسي في ما تبذله المجتمعات المارة بحالات النزاع أو بمراحل ما بعد النزاع من جهود لتجاوز ما ارتكب في السابق من جرائم خطيرة يحظرها القانون الدولي، ولمنع تكرارها في المستقبل. وفي هذا الصدد، يشدد المجلس على أنه بوسع المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية أن تساهم في إرساء المساءلة من خلال تعزيز قدرات نظم العدالة الوطنية، حسب الاقتضاء، ومن خلال التعاون مع الآليات والمحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

”ويسلم المجلس الأمن بأهمية تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، حسب الاقتضاء، في مجال منع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وتحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد النزاع. ويشدد المجلس على أهمية تعزيز المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لقدراتها في مجال حفظ السلام وقيمة الدعم الدولي لما تبذله من جهود. ويدعو مجلس الأمن جميع الدول الأعضاء إلى الإساهم، حسب الاقتضاء، بفعالية أكبر في هذا المجال.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد مسؤولية المنظمات الإقليمية عن توفير ما يلزمها من الموارد البشرية والمالية واللوجستية وغيرها من الموارد، بوسائل منها المساهمات التي يقدمها أعضاؤها والدعم الذي تتلقاه من شركائها. ويؤكد المجلس ضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالتمويل اللازم للمنظمات الإقليمية عند اضطلاعها

بجهود حفظ السلام بتكليف من الأمم المتحدة وتحسين استدامة هذا التمويل ومرونته، ويرحب بالدعم المالي القيم الذي يقدمه الشركاء في هذا الصدد.

”ويشجع مجلس الأمن المنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على تعزيز وتكثيف التعاون فيما بينها في مجال صون السلام والأمن الدوليين لأغراض منها تحسين قدراتها. ويشدد مجلس الأمن على أهمية ما تقدمه الأمم المتحدة في هذا الصدد من دعم سياسي وخبيرة فنية.

”ويلاحظ مجلس الأمن الجهود المتواصلة التي تبذلها الأمانة العامة لتوسيع وتكثيف وتعزيز التواصل والتشاور والتعاون على نحو منظم بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، ويشدد على أهمية تعزيز الجهود المبذولة في هذا الصدد.

”ويشجع المجلس الأمانة العامة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على المضي، حسب الاقتضاء، في بحث مسألة تبادل المعلومات بشأن قدرات كل منها والدروس المستفادة في مجال صون السلام والأمن الدوليين ومواصلة تجميع أفضل الممارسات، ولا سيما في مجال الوساطة والمساعي الحميدة وحفظ السلام. ويشجع المجلس أيضا تعزيز التعاون والحوار بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في هذا الصدد.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية دور المنظمات والترتيبات الإقليمية وعلى أهمية التعاون معها، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات وتسويتها وحفظ السلام وبناء السلام، بما في ذلك الحفاظ على النظام الدستوري وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب. ويشجع المجلس الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية على التعاون في إطار جدول أعمال موسع يشمل الشواغل المشتركة.

”ويشجع المجلس كذلك تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل تنشيط حوار عالمي يرمي إلى النهوض بمبادئ التسامح والسلام والترويج لتفاهم أفضل بين مختلف البلدان والثقافات والحضارات.

”ويشيد مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتضمين تقاريره التي يقدمها بانتظام إلى مجلس الأمن تقييمات للتقدم المحرز على صعيد التعاون بين الأمم

المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، ويطلب إليه مواصلة جهوده هذه. ويطلب المجلس كذلك إلى الأمين العام أن يدرج في التقرير المقبل من تقاريره التي يقدمها إلى مجلس الأمن والجمعية العامة كل سنتين عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى توصيات بخصوص سبل تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية“.